الوسيلة هذه المرة هي الكتل الاستيطانية

الخارطة السياسية الحقيقية للقادة الاسرائيليين تسير نحو اليمين المتطرف للقضاء على السلام وعدم انهاء الاحتلال

■ فجأة من دون أقنعة ولد «اجماع وطني» جديد في المجتمع الاسرائيلي: «الكتل الاستيطانية». في الوقت الذي يشير فيه المحللون واستطلاعات الرأي الى انحراف مزعوم نحو اليسار ووجود أغلبية مؤيدة لاقامة دولة فلسطينية واخلاء مستوطنات ـ تتزحزح الخارطة الحقيقية يمينا وبصورة متطرفة. برامج الاحزاب الكبرى الثلاثة كديما والعمل والليكود ـ يمين ووسط ويسار كما يزعم ـ موحدة تماما في اجماعها حول ابقاء المستوطنات الكبرى بيد اسرائيل. حتى مشروع جنيف التسووي الذي يعتبر «متطرفا» يبقي معاليه ادوميم في داخل اسرائيل. فجأة ينهض الانسان في الصباح ويكتشف ان ما حوله اجماعا جديدا: ليس واضحا. كيف تبلور الاجماع اليميني فجأة. ذات مرة كان هناك اجماع حول القدس ـ والان اصبح حول نصف الضفة ـ ومع ذلك يطلقون مع هذا الاجماع «زحزحة نحو اليسار».

هذا الغطاء المضلل يجب ان يشجب: المجتمع الاسرائيلي يقول في الواقع «لا» كبيرة لكل فرصة محتملة للسلام والتسوية العادلة واقامة الدولة الفلسطينية. ذلك لانه منذ متى اصبح حجم المستوطنات هو المعيار الذي يحدد مكانتها الاخلاقية والقانونية؟ من يصوت لاحد هذه الاحزاب الكبيرة ملزم بان يعرف انه يعطي صوته لاحزاب الضم والالحاق. ومن يحتار فيما بينها عليه ان يعرف ان تردده عبثي: ليس هناك أي فرق بين هذه الاحزاب في القضية السياسية. ولا اساس في الواقع للتفاخر بأن نهج ارض اسرائيل الكاملة قد ولى وان المجتمع الاسرائيلي لا يريد الاحتلال ويتطلع لتسوية عادلة. الكتل الاستيطانية ستحبط كل فرصة من هذا القبيل: «الضفة مقطعة الاوصال. لن تكون ابدا دولة فلسطينية مستقلة. لهذا السبب بالتحديد ظهرت الكتل الاستيطانية».

الاستيطان المتطرف والخطير جدا في الضفة هو معاليه ادوميم. لا يتسهار ولا تفوح ولا ايتمار ولا «حفات ماعون» وانما هذه المدينة التي تهدف الى الاتصال مع القدس والتحول الى ضاحية النوم الكبرى للعاصمة. سكانها من أكثر المستوطنين غير الاخلاقيين في الضفة: مستوطنتهم قامت على اراض خاصة صودرت من ابو ديس والعيزرية والطور والعيسوية واعلنت كـ «اراضي دولة» من خلال اجراءات قانونية مريبة ـ من اجل عزل شمالي الضفة عن جنوبها. معاليه ادوميم هي المستوطنة التي تسببت في اوسع طرد للسكان من منازلهم ـ ابناء عشيرة الجهالين الذين يضطرون للاقامة في منطقة مزبلة ابو ديس. هذا الخرق الاكثر فظاظة وقسوة للقانون الدولي الذي يحظر ترحيل السكان في منطقة خاضعة للاحتلال.

القرار الذي اتخذ مؤخرا ببناء محطة شرطة فوق المنطقة E-1 التي تربط بين معاليه ادوميم والقدس يبشر بالنهاية المطلقة والأكيدة لاحتمالية التسوية. بعد الشرطة ستكبر المدينة وتتنامى وستختنق الضفة كليا. لا يوجد شيء أكثر تأكيدا من توقع تطبيق «خطة البناء الكبرى» واقامة 3,200 وحدة سكنية مع منطقة سياحية بين القدس ومعاليه أدوميم في تواصل جغرافي واحد بعد بناء قيادة الشرطة في E1.

كديما حزب «الوسط» الذي نقش على رايته محاولة التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين، أو على الأقل اخلاء المستوطنات من طرف واحد، يعمل في الواقع على تعميق الاحتلال وتكريسه. بعد قليل سترفع الولايات المتحدة معارضتها «للخطة الكبرى» تماما كما شرعت وبيضت وباء «الخطة الصغيرة»، وستكون معاليه ادوميم جزءا لا يتجزأ من العاصمة الأبدية، ذلك لأن معاليه ادوميم كانت قد قامت في السابق بنفس الخدعة بالضبط: «معسكر عمل» ساذج كما يظن من يراه لـ 23 عائلة، أُقيم هناك في عام 1975، وبعد 30 سنة تحول الى مدينة ضخمة تضم 32,000 نسمة ذات مساحة بلدية تفوق مساحة تل ابيب نفسها ـ 50,553 دونم لتل ابيب مقابل 53,000 لمستوطنة الاجماع الوطني. حسب تقرير «بتسيلم» الذي نشر في 1999 توجد في معاليه ادوميم مساحة 2,120 مترا مربعا للفرد الواحد مقابل 76 مترا مربعا في أبوديس المقابلة لها، هذه التي كانت موجودة هناك قبل معاليه ادوميم بأجيال مديدة والتي نُهبت اراضيها واستُلبت لصالح المستوطنة. أوليس واضحا اذا أن هناك ظلما شديدا هنا؟.

الاجماع الاسرائيلي الجديد يقول ايضا نعم لتخليد غوش عصيون واريئيل، أما غور الاردن فقد قُدس منذ زمن بعيد، والأحياء الضخمة في الجزء المحتل من القدس ليست خاضعة للنقاش أصلا. من الليكود حتى العمل أمامنا جوقة واحدة تقول نعم للمشروع الاستيطاني، بينما يقوم الصحفيون بدورهم بنعيه. من يدعي أن حلم ارض اسرائيل الكاملة قد انتهى لصالح «تقسيم البلاد»، ومن يتحدث عاليا عاليا عن اعتراف المجتمع الاسرائيلي بالحاجة لايقاف الاحتلال ـ انما يضلل هذا المجتمع والعالم كله. الحقيقة أكثر مرارة بأضعاف المرات: الجدل الشعبي في اسرائيل يواصل بلورة التطلع القومي الأكثر تجذرا هنا ـ التهام الكعكة وإبقاؤها كاملة في نفس الوقت.

لو كان المجتمع الاسرائيلي أكثر استقامة مع نفسه لقال الحقيقة على الأقل: الاغلبية المطلقة من الاسرائيليين لا تريد السلام العادل مع الفلسطينيين، ولا تعتقد انهم يستحقون دولة خاصة بهم، وهم في الواقع لا يعتبرونهم بشرا مُكافئين لهم. هؤلاء هم نحن، وهكذا يبدو تطلعنا للسلام.

جدعون ليفي
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/19

مسرحية أريحا كانت جيدة وناجحة ولكنها ابعد من ان تكون انتصارا وحسما للصراع

■ وما الذي كان بامكان اسرائيل أن تفعله؟ ان تدع هؤلاء الارهابيين يتجولون احرارا طلقاء وأن تجري مقابلات صحفية مع كل من محطات التلفزة؟ القلق من هذه الامكانية هو الذي أحدث تمثيلية الاسبوع الماضي: مجموعة من المطلوبين يسيرون في ملابسهم الداخلية رافعي الايدي وهم يخرجون من السجن الفلسطيني في طريقهم نحو السجن الاسرائيلي. وبالفعل في المنافسة بين مسرحية واحدة يخرجها المخربون واخرى من اخراج دولة اسرائيل – تفوز اسرائيل ولا جدوى من محاولة التفكير في غير ذلك. على العكس تماما: عندما أصبح واضحا ان البديل هو سلسلة عمليات تصفية ممركزة تقريبا ذات احتمالية عالية جدا لقتل المارة الذين لا ذنب لهم حيث سيقضي ذلك على الهدنة الجزئية ـ من الافضل ان يحدث ما حدث.

لا سبب أيضا من التذمر قائلين اننا اصبحنا «جميعا معرضين» الآن للضربات وان الارهاب سيعود الى المدن: مواطنو اسرائيل تضرروا من الارهاب ايضا عندما كانت ثلة سعدات في السجن وهم سيبقون معرضين للارهاب طالما تواصل الاحتلال وليس لان اسرائيل «قد سجلت استعراضا قويا» في أريحا. ذلك لان سعدات كان يدير شؤونه اصلا وكان السجن ديوانا له.

الأهم من ذلك ان الادعاء وكأن اسرائيل قد اعادت فتح «دائرة العنف» الان هو ادعاء مريح جدا. ليس لانه لا ينطوي على قدر من الحقيقة. بل لان هذه الحقيقة تفترض ان هناك «وضعا راهنا» من الهدوء الذي يقوم فيه كل جانب بقياس ما يفعله الطرف الآخر بمسطرة دقيقة ويرد على ذلك بما يتلاءم معه. واحد مقابل واحد: عندما تضرب اسرائيل ترد الفصائل وعندما تهدأ اسرائيل تكبح الفصائل نفسها. وعليه فان مواصلة اسرائيل لضبط النفس سيتيح مواصلة السيطرة على المناطق من دون رد عنيف من جانب الفلسطينيين. هذا وهم لطيف ينسب كل العنف في المناطق الى ميزان القوى والردع والتصدي الوقائي.

من هنا ايضا تأتي مركزية الاسئلة التي ترد في أعقاب حادثة اريحا: هل سترد الفصائل؟ وهل ستشارك حماس في الرد وتقضي على الهدنة؟ وبالاساس انظروا اية رسالة دقيقة ارسلتها اسرائيل لحماس؟ ـ هي ستدرك الان ان يدها ستصل الى كل من لا يفي بالاتفاقيات ويُلزم بها.

من وراء غطرسة وتبجح هذه الشعارات ـ ذلك لان خرق الاتفاقيات لم يعد احتكارا فلسطينيا منذ زمن – وفي حالة اريحا كانت المسألة عبارة عن خشية محتملة بان يتم خرق الاتفاق ـ يجدر ان ننتبه لمعادلات التوازن التي تشبه تلك القائمة بين عائلتين من المافيا. مصطلح «احتلال» سهل و «المفاوضات». ليست جزءا منه وصاحب المكانة الارقى هو الذي يقوم باطلاق رسائل اكثر تهديدا.

هذا توازن يقوم على افتراضين متناقضين: الاول ان «الارهاب الفلسطيني» لم يعد بحاجة الى سبب منذ زمن بعيد. هو قائم وموجود بصورة جينية وارهاب من اجل الارهاب وانه لا توجد اية طريقة لاقناعهم بالتوقف عنه. الدليل القاطع على ذلك هو انتصار حماس طبعا كرمز نموذجي للارهاب. الافتراض الثاني يقول انه طالما لم يلبِ الفلسطينيون شروطا معينة (مكافحة الارهاب، نزع سلاح الفصائل والدمقرطة اذا ما تحقق هذان الشرطان) ليس امام اسرائيل مفر وهي ملزمة بالكفاح في الموقع الذي يخشونه. ولكن ما الذي تريده اسرائيل في مواقفها هذه؟ ان كان الارهاب عظما من عظام الفلسطينيين فلا جدوى اذا من فرض الشروط عليهم وان لم يكن ذلك مسألة جينية ارهابية فلماذ لا يجربون المفاوضات مع السلطة الفلسطينية حتى برئاسة حماس؟

نتيجة هذا التناقض هي أن منظومة وآليات الكبت والنفي التي تدعي انه لا توجد اية امكانية ومضمون للتوصل الى اية مفاوضات سواء حول اطلاق سرح السجناء او حول الانسحاب من المناطق. فان السياسة احادية الجانب سواء كانت مواصلة سجن الخلايا الدموية في أريحا او «الانطواء» والتراجع للوراء أي القيام بانسحابات جديدة هي الوسيلة الوحيدة ولا سبيل لغيرها، ذلك لان اسرائيل قد نجحت في الاقناع بانها لم تعد دولة احتلالية وانما دولة تخوض الحرب ضد الارهاب . وفي هذه الحرب لا يوجد مجال للتفاوض طبعا. المسرحية في أريحا كانت جيدة على الاقل ـ وهذا شيء ايضا. المهم فقط هو ان لا نخلط بين الشعور بالرضى والشعور بالانتصار.

تسفي برئيل
مراسل الشؤون العربية
(هآرتس) 2006/3/19

حماس تختلف مع أبو مازن في الكثير من القضايا لكنها تتفق معه في شيء واحد هو أن اولمرت سيحقق حلمهم

■ لم تُجدِ إلحاحاتي كلها. فقد رفضت قيادة حماس رفضا باتا طلب استدعائي الى جلستها. لم يتركوا لي خيارا سوى الاستعانة بخيالي.

الرئيس: توجد لنا كما تعلمون اختلافات في الرأي شديدة مع الرئيس أبو مازن، لكن في قضية واحدة، يجب الاعتراف، هو على حق: فنحن ايضا نأمل أن يُنتخب اهود اولمرت رئيسا لحكومة اسرائيل. ما هو الأفضل من ذلك من اجل قضايانا؟ فاسرائيل بقيادة اولمرت ستحقق حلمنا أكثر مما تجرأنا على التأمل. نحن لن نُغير ميثاقنا. نحن سنواصل الزعم أن اسرائيل لا حق لها في الوجود ولن نعترف بها. لن ننزع سلاحنا. ولن نكف عن الارهاب. ولن نتنازل عن حق العودة. لا يوجد أي سبب يجعلنا نفعل واحدا من هذه الاشياء الغبية. وعند ذلك سيقوى في اسرائيل زعم أنه لا شريك لها، ولا يوجد من تُدار المفاوضات معه، ولهذا فليس لها خيار سوى.. الانطواء، كما يُسمونه. انها كلمة جميلة. ومعناها أن اسرائيل ستنسحب من 95 في المئة من مناطق فلسطين المحتلة، ومن الأحياء في القدس ايضا، من غير أن يُطلب الينا اعطاء تعويض عن ذلك. أهذا حلم أم لا؟.

الارهابي رقم 1: أتفهمون ما يقوله هؤلاء الاسرائيليون الأغبياء؟ انهم يقولون انهم لن يُجروا تفاوضا معنا حتى نقبل شروطهم. أي أغبياء! من ذا يريد أصلا اجراء تفاوض معهم؟ لماذا يُجرى تفاوض، وهم يعدون سلفا، أنهم سيلُبون أكثر مطالبنا راغبين، بغير أي ضغط من قبلنا؟ يقول اولمرت انه سيدير تفاوضا فقط مع الجمهور الاسرائيلي لا معنا. ممتاز. سيُديرون تفاوضا مع انفسهم. لن نكون طرفا في التفاوض. نحن سنقطف الثمار فقط.

الارهابي رقم 2: لست أُصدق. لست أُصدق ببساطة. قالوا عنهم انهم شعب ذكي. أهذا شعب ذكي؟ يعطي كل شيء من غير أن يحصل على شيء؟ أهذا هو الشعب الذي سموه «أهل الكتاب»؟ ألم يقرأوا جميع الكتب السياسية، التي تقول انه اذا أعطيت كل شيء من غير أن تحصل على عوض ذلك فانك تخسر كل شيء ولا تربح شيئا؟.

الارهابي رقم 3: قرأت شيئا مثيرا للاهتمام. عندما استقر رأي الامم المتحدة على خطة تقسيم فلسطين، كان هناك يهود كثير عارضوا اقامة دولة على ارض ضيقة. قال دافيد بن غوريون، زعيم اليهود الكبير: سنأخذ قبلُما يعطوننا. بعد ذلك سنحتل اراضي ونوسع دولتنا. كان بن غوريون حكيما. سنتعلم منه. قبلُ سنأخذ ما يعطينا اليهود بغير أي شرط. بعد ذلك، من هذه النقطة الابتدائية، وعندما يصبح أكثر الارض في حوزتنا، سنوسع سيطرتنا على كل أجزاء فلسطين. سنأخذ كل شيء.

الارهابي رقم 4: أصبح الاسرائيليون عُميانا، والله عُمياناً. لقد أعمى الله أبصارهم. يوجَد اسم واحد، بنيامين نتنياهو، يُسمونه بيبي، يقول لهم الحقيقة: أنه ستقوم دولة ارهاب من ايران حتى مطار بن غوريون في اللد. وأنه لن تستطيع طائرة أن تُقلع أو أن تهبط. وأننا سنقصفهم بصواريخ القسام، وبصواريخ سكاد، وبالكاتيوشا، أو بكل سلاح آخر نحصل عليه. أننا سنجعل حياتهم جحيما. وأن تل ابيب وبيتح تكفا ونتانيا وهرتسليا وكل مدينة في اسرائيل ستكون هدفا لصواريخنا. وأن رياض اطفالهم والمدارس والمجمعات التجارية ستكون فريسة لصواريخنا. بيبي هذا رجل خطر، كيف يقرأ أفكارنا، وكأنه يشارك في جلساتنا.

الارهابي رقم 5: وهم، العُميان، لا يُصدقونه. انهم يُصدقون اولمرت. ويُديرون ظهورهم لبيبي. انهم يتهمونه بأنه يأخذ بدعاية تخويف، لاعادة مؤيدي الليكود اليه. يُسمون ذلك «حيَلا دعائية». كيف لا يفهمون أنه يقول لهم ما ننوي فعله في الحقيقة؟.

الارهابي رقم 6: بدل الاصغاء الى الرسول يقتلونه. هل تدرون لماذا؟ انهم مُتعبون. أُرهقت قواهم. انهم قوة عسكرية عظيمة. لديهم سلاح يوم الدين. لكن روحهم ضعفت. لقد استعبدتهم «سلام الآن». انهم يشتاقون الى أن يكونوا دولة سويّة، وطبيعية. فالبورصة تهمهم أكثر من القدس. يهمهم فقط أن تكون المطاعم والحانات مليئة، وأن يسافروا في العُطل الى مواقع تزلج على الجليد، وأن تكون المرافق مأهولة. انهم يعتمدون على وهم السلام. لا غدا. ولا بالتفاوض. لا تنازلات منهم لقاء تنازلات منا. فقط سلام اليوم. على الفور.

الرئيس: هزمناهم. نملك الصبر كله. نحن مستعدون للتضحية وللمعاناة من اجل أهدافنا. انهم قليلو الصبر. مستعدون للتضحية بكل انجازاتهم على مذبح الكذب للتخلي والمصالحة. في الحقيقة، مساكين هؤلاء.

اسماعيل هنية

محمود عباس

دوف غولدشتاين
كاتب يميني
(معاريف) 2006/3/19

حماس مثل عرفات قبلها لا تريد الفصل بل تريد استمرار غرق اسرائيل في وحل المناطق

■ الانطواء، كما يقول لنا الآن نُظراؤنا مثل دوف غولدشتاين، هو هدية للفلسطينيين. أحقا؟ مرة إثر اخرى يدخل أناس جديون شرك النوايا الفلسطينية. عارضت اسرائيل لسنين كثيرة دولة فلسطينية، لانه كان يبدو لها أن عرفات يريد دولة فلسطينية. وعرفات، وقد أصبح هذا واضحا اليوم، لم يُرد دولة فلسطينية. فقد حصل عليها من اهود براك، على نحو ربما لم يُرض مُراده. وبعد ذلك حصل عليها في مخطط كلينتون، على نحو أرضى تماما المطالب الفلسطينية المعلنة لكنه رفض ذلك.

لأن عرفات يريد، وهذا ما يريده متابعو نهجه من حماس، أن تغرق اسرائيل في الوحل الفلسطيني. أن تكون هناك مستوطنات اخرى. ومستوطنات طارئة اخرى. وحواجز اخرى. وطرق التفافية اخرى. وبالقدر الأقصى فهذا أفضل.

الآن يأتي نظيري غولدشتاين، وهو انسان عزيز ومفكر ويسقط في الشرك مرة اخرى. فكما اعتقدوا مرة أن عرفات صهيوني، يريد دولتين للشعبين، يعتقد أن حماس اليوم، وهي الوريث الحقيقي لعرفات، تريد انسحابا اسرائيليا.

يجب أن نُذكّر، لضرب المثل فقط، بما قاله مايكل ترزي، وهو فلسطيني جليل الشأن ذكي، خريج هارفارد: «آمل أن لا يُخلي شارون مستوطنة طارئة واحدة. يا ليت ربع مليون آخرين من اليهود يسكنون المناطق». وهو يعارض العنف. انه ببساطة يعلم أن هذا هو الطريق الأجدى للقضاء على اسرائيل.

ليس ترزي وحده. فالفلسطينيون يعلمون أن اسرائيل لن تُقهر في ميدان القتال. اسرائيل ستُقهر بسبب الاحتكاك الدائم مع الفلسطينيين. ستُقهر اسرائيل لان الائتلاف المشترك بين باروخ مرزيل وحماس يريد أن تتعمق اسرائيل، أكثر فأكثر، في غرقها في الوحل في المناطق. انهم يريدون، وكل واحد بحسب نهجه، أن تصبح اسرائيل دولة عنصرية تسيطر على مواطنين فقراء ومساكين.

نجح عرفات في تضليلنا. فقد علم أن الدولة مسؤولية. الدولة هي علاج للمجاري والبطالة واعادة التأهيل والصحة. لم يُرد ذلك. لقد أراد الفوضى، لكن لا تحت صولجان سلطة مستقلة، بل تحت حذاء اسرائيل الثقيل. حماس اليوم، مثل عرفات بالضبط، لا تريد مسؤولية. لانها ستضطر آنذاك الى البرهنة على أنها قادرة على الحكم.

صحيح، كان يُفضل التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين. لان الانفصال أو الانطواء أو الفصل أو الانسحاب – أفضل مع البديل. لكن هذه هي القضية بالضبط. رفض الفلسطينيون التوصل معنا الى اتفاق، لأن هدفهم كان منع الانفصال. ولا يعني هذا أن اسرائيل لم تخطىء. ولا يعني أنه لم تكن حاجة الى التوصل الى اتفاق مع أبي مازن، قبل الانفصال. لكن كل ذلك لا يُغير حقيقة أن حماس، مثل عرفات بالضبط قبلها، تعلم أن الفصل عقوبة وليس هدية.

أحادية الجانب ليست جنونا اسرائيليا. انها نتيجة استراتيجية فلسطينية واضحة، لا تريد فصلا. صحيح أن الفصل الأحادي يشتمل على مخاطرات. لكن كل هذه المخاطرات تصبح قزما حيال استراتيجية القضاء على اسرائيل بالغرق البطيء، لكن المضمون، في الوحل الفلسطيني.

ياسر عرفات

بن درور يميني
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/3/19

ما الذي لا يتحدثون عنه في الانتخابات؟

العرب واليهود في اسرائيل يعيشون في تناقض غير قابل للحل

■ بعد عشرة ايام سيتضح لنا اذا كانت التوقعات المقلقة بصدد حدوث تطرف في موقف السكان العرب من الدولة، والذي قد يُعبر عن نفسه من خلال نسبة التصويت المتدنية في الانتخابات أو في الأفضليات والاختيارات الحزبية. سلسلة المقالات التي نشرت في الاسبوع الماضي في صحيفة «هآرتس» بالتعاون مع منتدى الوفاق المدني، والتي رمت الى إبراز موقف الاحزاب من الجمهور العربي، جسدت مدى هشاشة القاعدة الارتكازية التي تتحرك فوقها الأقلية والاغلبية في البلاد.

كل ممثلي الاحزاب الصهيونية الذين عرضت مواقفهم من خلال المقالات، أصروا على المبدأ الأساسي الرئيس، وهو ضمان الهوية اليهودية للدولة، بينما رفض ذلك كل السياسيين العرب. هذه الفجوة غير قابلة للجسر، وهي تبشر بتكريس الشرخ اليهودي ـ العربي القائم في داخل حدود اسرائيل.

تسيبي لفني تعبر عن الموقف القائل بأن اقامة الدولة الفلسطينية قد تُلبي احتياجات عرب اسرائيل القومية من خلال إفساح المجال للتضامن والتماثل معهم، أما عمير بيرتس فقد قال إن من الأفضل التركيز على توفير حلول عملية للضائقة التي يعاني منها الوسط العربي بدلا من التمحور حول القضايا الايديولوجية المبدئية. هذا بينما يقول ايلي يشاي أنه لا يوجد تناقض على المستوى الديمقراطي بين ضمان طابع الدولة اليهودي وبين فرض قيود على لم شمل العائلات في الوسط العربي.

على طرفي الاحزاب اليهودية نجد يوسي بيلين من جهة اليسار، إذ يدعي أن اسرائيل تستطيع أن تكون دولة يهودية، وفي نفس الوقت دولة لكل مواطنيها. وفي القطب اليميني نجد افيغدور ليبرمان الذي لا يؤمن بالتعايش ويعتقد أن كون اسرائيل يهودية أهم من كونها ديمقراطية، ومن هنا تصبح التفرقة ضد العرب فيها مسألة مبررة.

سلسلة المقالات المذكورة تبرهن على أن نظرة قائد حركة ميرتس، ليست مقبولة على قادة الجمهور العربي هي ايضا: احمد الطيبي يدعو الى اقامة «دولة لكل قومياتها»، أما عزمي بشارة فينادي باستبدال الدولة الصهيونية بـ «دولة لكل مواطنيها»، ومحمد بركة يطالب بحقوق أقلية قومية لعرب اسرائيل ويشمل في ذلك تغيير الرموز الوطنية مثل العلَم والنشيد.

ليس من الممكن الادعاء أن الأقلية والاغلبية تُجريان حوار الطرشان: هما تُصغيان الى بعضهما البعض، واستنتاجهما التلقائي في الوقت الحالي هو: ليس تحطيم الخطوط الحمراء. من الصعب أن نعرف الى متى سيصمد توازن الرعب هذا، إلا أن من الخطأ مواصلة كبت مغزاه وجذوره.

في أساس الوضع المتفجر تبرز العبارة الموجودة في وثيقة الاستقلال: اسرائيل تعتبر نفسها دولة يهودية وديمقراطية. هذه هوية لا تخلو من التناقض الداخلي: دولة ترى في نفسها تجسيدا للنهوض والانبعاث القومي للشعب اليهودي ليس بامكانها أن تنظر بتساهل ولامبالاة الى الأقلية التي تعيش بين ظهرانيها. لذلك تقوم باتخاذ التدابير والوسائل غير الديمقراطية من اجل حماية لبابها وقلبها النابض. هذه المعاملة القائمة على التمييز والتفرقة تعتبر مبررة من قبل الاغلبية لأن مواطني الدولة العرب يرفضون بالفعل الاعتراف بشرعية المشروع الصهيوني. الاقلية العربية تقبل واجب الانصياع لقوانين الدولة رغما عنها وتُسلم بوجودها في ظل تناسب القوى بين الطرفين، إلا أنها ليست مستعدة للتماثل معها وتنمية مشاعر الولاء تجاهها.

الصعوبة أكثر من ذلك جسامة: من تصريحات ممثلي الجمهور العربي التي اقتبست في سلسلة اللقاءات المذكورة سالفا، يتبين أنه عندما تقوم الدولة الفلسطينية ايضا ستتجنب الأقلية العربية اعتبارها تجسيدا لتطلعاتها القومية، ذلك لأن هذه القومية تطمح الى تلبية هذه الحاجة في وطنها ـ أي داخل الخط الاخضر. لذلك هم يدعون الى إزالة طابع اسرائيل الصهيوني وتحويلها الى دولة يكون فيها تعبير متساو للمصالح القومية لمواطنيها الفلسطينيين. هذه دائرة سحرية مغلقة: عرب اسرائيل غير مستعدين للتماثل مع الدولة كما تُعرف نفسها، والاغلبية اليهودية غير مستعدة لمنحهم مكانة متساوية لانها تواصل النظر اليهم كتهديد ـ اذا لم يكن أمنيا فديمغرافيا.

هذا الوضع غير قابل للحل في أساسه. من الممكن التخفيف منه بوسيلة عملية ـ تعزيز القاسم المدني المشترك بين الأقلية والاغلبية. الاحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات لا تمس هذه المسألة تقريبا.

عوزي بنزيمان
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/19

حزب كديما سيقوم بما وعد به العمل ولم يصنعه واليساريون الذين يعارضونه يخونون الرسالة التي آمنوا بها

■ ما زلنا منذ عشرات السنين نسمع الزعم اليساري، أن الاحتلال يمنعنا أن نكون مجتمعا سويا يتجه الى معالجة اصلاح المجتمع. لا شك أن هذا الزعم فيه شيء من الحقيقة. فقد كانت المسألة الأمنية دائما هي الملحة قبل كل معركة انتخابية: الخروج من المناطق أو البقاء، واستمرار المستوطنات أو تجميدها، وكذلك خطط مختلفة تتصل بمستقبل المناطق (أيذكر أحد «خطة الجنرالات» للمعراخ؟).

لم تزل منذ عشرات السنين حركتا الليكود والعمل تتحدثان وتتحدثان ولا يحدث شيء على الارض. يتحدثون عن السلام، ويطمحون الى السلام، ومن الجهة الثانية لا صوت ولا مستجيب، ربما يوجد صدى فقط.

وها هو ذا يقوم حزب له مهمة محددة جدا. يمكن أن نشبهه بالذراع التنفيذية لليكود والعمل معا. بقدر ما يمكن أن نقول انه يوجد حزب حيال الاحزاب التي لا تفعل شيئا، صنع وقد يصنع ها هنا تقسيم الدولة ورسم الحدود، الذي ما زالوا يتحدثون عنه منذ سنين.

بيد أنه حدث حادث وانتُخب عمير بيرتس لرئاسة العمل. اذا انتُخب عمير بيرتس، فيجب أن يكون جدول العمل اجتماعيا. جرى قادة العمل وشاركوا في حلقة دراسية قصيرة في موضوع الاجتماع. بدأ فلنائي، وفؤاد وأيلون ورفاقهم يتُبلون المزاعم الأمنية بكلمات اجتماعية، مثل «سنضرب الارهاب وكأنه لا يوجد فقر، وسنضرب الفقر كأنه لا يوجد ارهاب»، وأصبح الطريق على ذلك. صحيح، هذا بائس قليلا، ولكن يجب أن نتمايز شيئا ما عن «كديما».

التناقض عجيب هنا. إن اعضاء حزب العمل ولأنهم فقط يريدون أن يُنتخبوا للكنيست القادمة ايضا، يأخذون بلغة اجتماعية، بالرغم من أنه يتضح لهم أنه بغير تمايز عن الفلسطينيين ومضاءلة الاحتكاك معهم الى أدنى قدر ممكن، لن نستطيع معالجة اصلاح المجتمع في الحقيقة؛ ولن نستطيع أن نخصص للتربية، وللبنى التحتية وللمجتمع الموارد المناسبة، كما تستطيع دولة سوية وكما يجب عليها فعله.

وهذه هي الخيانة الكبيرة لناخبي اليسار الاسرائيلي. ليست خيانة لـ «كديما»، ولا لليكود، بل للقيم التي يؤمنون بها. انهم يفضلون كي لا يرُوا قوميين جدا ويمينيين جدا أن يمنحوا الاحزاب التي لا تفعل شيئا مثل العمل وميرتس أصواتهم. فقط من اجل الحفاظ على الهوية السياسية والاجتماعية كأفراد يسار، وكليبراليين، وكتقدميين، فانهم لن يصوتوا لـ «كديما».

وهل يوجد فرق حقيقي بين خطط كديما وخطط العمل (يزعم فلنائي مثلا أنه هو الذي أبدع خطة «انطواء» اولمرت)؟ لانه من يريد التوصل الى اتفاق، حتى ميرتس، سيكتشف في مرحلة ما أنه لا يوجد أحد في الجانب الثاني، يريد التوصل معنا الى اتفاق أو يمكنه اقامته كما ينبغي.

لهذا ربما توجد حاجة الى طمأنة هذه الاحزاب وناخبيها، انه لا يوجد ما يخافونه على مستقبلهم وعلى هويتهم. ليست غاية كديما أن تتجاوز ولاية واحدة. لها دور تنفيذي واضح، وبعد استكماله لن يكون هنالك داعٍ الى وجوده. اولمرت، ولفني وهنغبي سيعودون الى الليكود. وبيريس، وايتسيك ورامون سيعودون الى العمل، وستستمر حرب الاحزاب والطبقات كما كانت.

لا تقلقوا، لم يمت اليسار واليمين في اسرائيل. سنعود بعدُ ليحارب بعضنا بعضا كما كانت الحال في تلك الايام الحسنة عندما كان واضحا أين يوجد النور وأين توجد الظلمة.

يحيئاف نجار
عضو في الحركة الصهيونية الدينية الواقعية
(معاريف) 2006/3/19

المطالبة بتجفيف مواردها طالما حماس تقود الشعب الفلسطيني

منظمة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين قد تتحول الى قناة بديلة لتمويل الارهاب

■ عندما تعلن وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس، بأنه يجب تقديم المساعدات للفلسطينيين من الناحية الانسانية من خلال قنوات شرعية «للالتفاف حول حماس»، فانها تُلمح بشكل خاص الى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهذه المنظمة قد تكون واحدة من الجهات التي يمكن اختراقها، والتي يمكن لواشنطن أن «تُنظف ضميرها» وتحول من خلالها الاموال لسكان المناطق.

«الوكالة الدولية» التي تعمل منذ عام 1948 كمنتدبة لتأهيل وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، تعتبر منظمة متفرعة عن الامم المتحدة، وبذلك فهي تحمل شرعيتها. ومن ناحية مالية فان «الوكالة» تستطيع العمل فقط بفضل الاموال الغربية، وخصوصا الامريكية، ومعطيات المنظمة تشير، مثلا، الى أن الولايات المتحدة حولت اليها عام 2004 مبلغ 127 مليون دولار، أي أكثر من ثلث ميزانيتها السنوية.

أين الخطر اذن؟ «الوكالة» لم تُخف في أي يوم عطفها على المواطنين الفلسطينيين في المناطق. وقد تحولت من منظمة وُجدت لتأهيل اللاجئين عام 1948، بفضل تأييد كثير من دول الامم المتحدة، الى جهة متضامنة على نحو واضح مع الأهداف القومية للفلسطينيين. وحتى إبان سلطة «فتح»، فان نقابة العاملين في الوكالة في قطاع غزة والتي تعد آلاف الموظفين، وكانت باستمرار تحت سلطة حماس، فقد دأبت باستمرار على توجيه رئاسة الوكالة باتجاه أهدافها مثل الذيل الذي يتحرك وراء الكلب.

بيتر هانس، مندوب المنظمة السابق في فلسطين، أعلن خلال مقابلة مع الصحافة الكندية بأنه «يوجد اشخاص من حماس بين موظفي الوكالة. لكن ذلك ليس جريمة». هذه الاقوال تسببت بردود فعل غاضبة بين اوساط الكونغرس الامريكي، و37 نائبا طالبوا بوقف تقديم المساعدات المالية للوكالة «حتى يتم اخراج جميع المخربين من خدماتها». الوكالة الفيدرالية التي تفحص سلوك المنظمات التي تمولها الولايات المتحدة، اكتشفت انه تم خلال السنتين الأخيرتين اعتقال 16 من موظفي الوكالة على يد السلطات الاسرائيلية للاشتباه بقيامهم بنشاطات لصالح حماس، وأن ثلاثة منهم أُدينوا في المحاكم. ايضا المدارس الموجودة في مخيمات اللاجئين يُدرس معلموها موادا تحريضية ضد اسرائيل لطلابهم، وأن مخربين فلسطينيين استغلوا حصانة الوكالة للقيام بأعمال عدائية وذلك عن طريق استغلال مراكزها وسياراتها.

المعطيات الرسمية للامم المتحدة تشير الى أن اللاجئين الفلسطينيين يحصلون على قدر أكبر من المساعدات التي يستحقونها بالنسبة لأعداد اللاجئين في العالم. وهذه معطيات غير معقولة أُخذت من الامم المتحدة: الهيئة العليا لشؤون اللاجئين في العالم، التي تعالج أحوال أكثر من 19,2 مليون لاجىء في العالم موزعين بين 116 دولة بواسطة طاقم من العاملين يبلغ 6,450 موظفا، تحظى بميزانية تبلغ 992 مليون دولار، أي بمعدل 52 دولارا للشخص الواحد، ومع ذلك فان الهيئة التي تعالج أوضاع 4,1 مليون لاجىء فلسطيني، في خمس دول فقط في العالم والقريبة من بعضها البعض، تُشغل 24,300 موظف بميزانية تبلغ 339 مليون دولار، أي بمعدل نحو 83 دولارا للشخص الواحد.

ولكي لا تتحول (الأونروا) الى قناة يتم بواسطتها وصول الاموال الى حماس، فانه يجب على اسرائيل أن تطلب منذ الآن نقل مسؤولية معالجة شؤون اللاجئين الفلسطينيين من (الأونروا) الى الهيئة العليا لشؤون اللاجئين في العالم، ويجب على هذه الهيئة الاثبات أن معالجة شؤون اللاجئين الفلسطينيين ستكون مثل معالجة غيرهم من لاجئي افريقيا أو آسيا، وأن معارضة الامم المتحدة القيام بذلك يجب أن تفرض على اسرائيل أن تطالب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بوقف المساعدات المالية التي تقدمها لـ «الاونروا» طالما كانت حركة حماس تقود الشعب الفلسطيني.

موشيه العاد
تولى مهام قيادية عديدة في الض